مقترح أمام البنك المركزي العراقي

تأسيس وحدة لمكافحة عمليات غسيل الأموال

في عدد المدى الصادر بتاريخ (2003/10/7) وفي الصفحة (12) نشر أن الشرطة العراقية ألقت القبض على عصابة تزوير العملة حاول أفراد منها ايداع مبالغ ضخمة تقدر بعشرات الملايين من الدنانير المزورة بعد أن عمدوا الى تهديد الموظف المسؤول بالقتل إذا لم يقبل ايداعها في حساباتهم.

عبد الجبار عبود الحلفي
جامعة البصرة

والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا: ترى كم من المبالغ المزيفة تم ايداعها في بغداد والمحافظات، ثم أصبحت جزءاً من النقد المتداول؟

من هنا تأتي أهمية دعوتنا لتأسيس هيئة لمكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي، واستكمالاً لما جاء في مقالنا المنشور في العدد (20) من جريدة المدى بتاريخ (2003/12/9) والذي اقترحنا فيه تشكيل إطار قانوني لمكافحة عمليات غسيل الأموال ومرة أخرى نضع هنا أمام البنك المركزي جملة من التصورات بشأن تأسيس وحدة إدارية باسم "وحدة مكافحة غسيل الأموال"، تتبع دائرة الرقابة المصرفية أو حسبما يراه مسؤولو البنك، ولا ندعي إننا ابتكرنا وظائف هذه الوحدة من بنات أفكارنا، بل هي حصيلة اختزال لمجموعة من الرؤى الخاصة بوظائف هذه الوحدة في المصارف المركزية في الدول العربية، ولاسيما مصارف الخليج العربي التي قطعت شوطاً بعيداً في تشكيل الأطر القانونية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، إذ أن اتساع نطاق تلك العمليات في تلك الدول الخليجية، هي التي ألجأت تلك المصارف لإصدار قوانين وإجراءات لمكافحة تلك العمليات الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع. لذلك كله نرى أن وظائف (وحدة مكافحة غسيل الأموال) هي كالآتي:

1. تزويد المصارف الحكومية كافة والأهلية كافة ببنود (قانون مكافحة غسيل الأموال) بارده وثيقة رسمية يجب الالتزام

2. متابعة وجمع المعلومات عن العمليات المشبوهة ودراستها، وغالباً ما تكون مصدر تلك المعلومات، إذ من المفترض أن (قانون مكافحة غسيل الأموال) يلزم تلك المصارف إبلاغ البنك المركزي العراقي عن العاملات التي يشتبه في مخالفتها القانون المذكور، على أن يتضمن الإبلاغ الوثائق الداعمة لتلك العملية.
3. إبلاغ المصارف بالإضافات المتعلقة بقانون مكافحة غسيل الأموال حينما تستجد إجراءات جديدة تستدعي تطوير القانون وتكييفه.
4. التنسيق مع جهاز الشرطة الخاص بالجرائم بشأن تزويده بالمعلومات المتوفرة بشأن العمليات المشبوهة لغرض اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحري والتحقيق اللازمين ولغرض أن يكون جهاز الشرطة المعني على إتصال دائم بتلك الوحدة، كما أن التنسيق والتعاون الدائمين مع جهاز الشرطة المختص يعزز من إمكانات ذلك الجهاز في مكافحة عمليات غسيل الأموال، ويرأكم من خبرة الجهاز بهذا الشأن.
5. التأكد من وجود وحدة في كل مصرف لمكافحة غسيل الأموال تتبع الوحدة الرئيسية في البنك المركزي العراقي، تتألف من (3-4) موظفين من ذوي الخبرة والنزاهة في المصرف، وتحديد مسؤولياتهم بهذا الشأن.
6. القيام بزيارات ميدانية للمصارف، معلنة، ومباغتة، للوقوف على عمل المسؤولين عن عمليات مكافحة غسيل الأموال والإجراءات المتبعة بشأنها.

إن القيام بالزيارات الميدانية المذكورة هو الأسلوب الأكثر فاعلية لترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية والمهنية الرفيعة في القطاع المصرفي ومن خلال تلك الزيارات تتحقق النتائج الآتية:

أ. التحقق من قيام المصارف بتشكيل وحدة فرعية لمكافحة غسيل الأموال بوجود وثائق رسمية تثبت ذلك.
ب. التأكد من أن المصارف تتبع سياقات عمل منضبطة بشأن إجراءات العمل ومبلغة إلى جميع الموظفين حول الإبلاغ عن أي عمليات غير مشروعة، وتكون تعليمات البنك المركزي قد وصلت إلى جميع العاملين.
جـ. الإطلاع على ما تم بشأن وجود سجلات خاصة لضبط وتوثيق المعاملات ذات الشبهة المحتملة، وتتضمن تلك السجلات معلومات وافية عن العاملات كالتاريخ والمكان والمشتبه بهم وجنسياتهم.
د. التأكد من أن موظفي (وحدة مكافحة غسيل الأموال) يقومون أحياناً ومن موقع احترازي، بعمليات مصرفية كالإيداع والسحب النقدي والتحويل الخارجي، بيع وشراء العملات الأجنبية.. الخ، لهدف منها مراقبة وفحص تلك العمليات، فضلاً عن ذلك يمكن للقائمين بالزيارات الميدانية فحص خطوات تلك العمليات المصرفية اليومية.
هـ. التأكد من وجود خطوات لدى المصرف موثقة بشأن هوية العميل.
و. الإطلاع على ما بذله المصرف من جهد في سبيل تدريب الموظفين العاملين في وحدة مكافحة غسيل الأموال بهدف رفع مستوى الوعي لديهم، ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا الشأن.
7. تنسيق وحدة مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي مع (اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسيل الأموال) لحضور اجتماعاتها حيث تعقد اللجنة المذكورة ثلاثة اجتماعات سنوية.
8. تقوم الوحدة المذكورة بالاشتراك في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية حول مكافحة عمليات غسيل الأموال للإطلاع على أحدث ما توصلت إليه الجهات المعنية بمكافحة العمليات من إجراءات وتقنيات للإفادة منها محلياً، وإبلاغها إلى المصارف.

وبوجه عام، شرعت معظم الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية بتأسيس هذه الوحدات الرقابية بهدف تعزيز جهود البنوك المركزية في مواجهة عمليات غسيل الأموال. وما أحوجنا هنا في عراقنا الجديد لمثل هذه الوحدات، ونحن مقبلون على اقتصاد مفتوح، كما يبدو، مما يسمح بخروقات للمصارف من قبل المتعاملين بالأموال القذرة من داخل العراق وخارج الحدود.

مع اقتراب الموعد النهائي لاستبدال العملة.. وما أدراك ما العملة!

أسعد العاقولي

منذ أن ظهرت المقايضة كأساس للتبادل لم تفارق الناس مشاكل السوق، برغم إنها حالة متقدمة مقارنة بالمراحل التي سبقتها. وعندما حلت العملة قدمت للناس خدمة كبيرة لا يمكن تقدير قيمتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في نفس الوقت أدخلتهم في عالم يشبه البحر بأمواجه المتلاطمة، حيث المدى النسبي للتغطية، ومعدلات الإصدار، والتضخم، والبورصات، وما إلى ذلك.

وفي العراق، بلد الحضارات، الذي شهد الإصدارات الأولى للعملة في كوكبنا، لم تكن المشاكل بعيدة عن مجريات التطبيق إلى الدرجة التي هددت الحياة الاقتصادية إقتحام صراعات السياسة دنياها الفسيحة أو أوساط العصر العباسي ضمن محاولة لإصدار عملة رديفة لمثيلتها الرسمية، مع إن المحاولة اجهضت وهي في بداية نشوئها.

وقد احتدمت مشاكل العملة خلال سنوات النظام السابق عندما تعرضت قيمتها للإنهيار بعد سلسلة من السياسات الاقتصادية، وخاصة المالية والنقدية، المدمرة التي ارتكزت على وجهة الاستبدال، وقاعدة الإصدارات غير المقننة والبعيدة عن الحسابات السليمة بهدف تغطية العجز بين النفقات والإيرادات في ظل غياب الأدوات المالية المعتمدة، ولا سيما الموازنات السنوية العامة وبيانات الإبلاغ للمؤسسات المالية الدولية.

وبعد سقوط النظام السابق كان لابد من معالجة المشاكل المتفاقمة للعملة بصورة عاجلة، ودون إنتظار، خاصة في استبدالها، بسبب سريان الاتجاه الانخفاضي لقيمتها، واتساع قاعدة تزييفها، وعدم قبول تداولها نفسياً من قبل المواطنين لارتباطها على الأقل شكلياً برأس النظام.

وروعي في الإصدار النقدي الجديد أن يكون (متكافئاً) لحجم التداول من العملة القديمة، مع بعض الزيادة لهامشية التي بلغت نسبتها 12.5٪ لأغراض الطوارئ، حيث أكدت مصادر البنك المركزي العراقي، إن حجم الإصدار النقدي لإغراض الاستبدال بلغ أربعة تريليونات دينار، مع وجود احتياطي قدره نصف تريليون دينار، مما يعني ومن غير التوقع أن يحمل الإصدار الجديد أي تأثيرات مباشرة على التضخم، ولكن مستوى أمان العملة وقبول تداولها العام اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً هو الذي يترك تأثيراته غير المباشرة باتجاه زيادة قيمتها، وهو ما انعكس فعلياً في السوق المحلية لتبادل العملات، ولو بصورة بطيئة ومتذبذبة بسبب الدور السلبي الذي يمارسه المضاربون في السوق.

ويسود إنطباع لدى المواطنين إن الإصدار الجديد لم يكن متوازناً من حيث فئات العملة الداخلة في تشكيله، إذ تطغى عليه الفئات الكبيرة، فيما يتعرض التداول في السوق إلى ضغوط شديدة ونقص كبير في الفئات الصغيرة، نتيجة لغياب فئة الـ(100) دينار، لكن مصدراً في البنك المركزي أوضح لنا بأن الإصدار كان على مستوى في التوازن، غير أن فروع المصارف بصورة عامة تسهم بقسطها السلبي في إشاعة الانطباع الخاطئ نتيجة لحجبها ومحدودية تجهيزها لفئات العملة الصغيرة، واقتصار ذلك على أناس معينين، وبالمقابل فرضها الفئات الكبيرة على مواطنين ليسوا بحاجة إليها، مثلاً فئة الـ(25 ألف) دينار تفرض على الدوائر استخدامها في مجال توزيع الرواتب، بينما هي مخصصة بالأساس لأغراض أخرى، خاصة التعاملات الكبيرة لرجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم، وما دامت فئة الـ(50) دينار موجودة، فلا حاجة لفئة الـ(100) دينار إطلاقاً.

والمهم هو أن القطاع المصرفي جسد خلال الأشهر الثمانية الماضية مستوى التخلف الذي يعانيه، وواقع عدم قدرته على التعامل مع التطورات الجديدة، وابتعاده عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات واحتياجات المواطنين، وممارسة الكثير من موظفيه للسلوكيات السلبية في تجهيز العملات وحجبها واقتصارها على عدد محدود من المواطنين، ولا سيما المتعاملين في شركات ومكاتب الصيرفة، مما يستلزم تعزيز أنشطة الإشراف والرقابة على المصارف ومحاسبة من تثبت إدانته بممارسة السلوكيات المتعارضة مع ضرورة عودة الفعاليات المالية والمصرفية إلى أوضاعها الطبيعية.

ومع اقتراب الموعد النهائي لاستبدال العملات القديمة بالجديدة، فإن حالة الاطمئنان تتخذ أبعادها الإيجابية بناء على المعدلات المتصاعدة للعمليات الاستبدالية التي وصلت مؤخراً لتغطية أكثر من 90٪ مما هو مطلوب، ولا نعتقد بأن هناك ضرورة لتمديد فترة الاستبدال من جهة، فيما قد يستدعي الوضع إصدار بيان من البنك المركزي بعد انتهاء الموعد النهائي يوضح فيه مجريات العملية الاستبدالية وما رافقها من ظواهر إيجابية وسلبية ومدى إمكانية اكتشاف تسريبات الأموال وسرقتها من البنوك، أو حتى نقلها إلى الخارج من جهة أخرى.

مؤتمر (كالمان) لإعمار العراق

تتهدد نجاحه الاوضاع الامنية

تستضيف العاصمة الاردنية/ عمان خلال النصف الاول من شهر كانون ثاني الجاري اعمال المؤتمر الذي تنظمه مجموعة (كالمان) الامريكية حول اعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية في العراق، بمشاركة ممثلي عدد من الشركات والمجموعات الاقتصادية الدولية.

ويقام على هامش المؤتمر معرض يضم اجنحة تمثل امريكا وهولندا وتركيا والسعودية وبولندا وايطاليا واستراليا وسويسرا والامارات وفكلترا والكويت وجنوب افريقيا ولبنان وفرنسا والمجر ورومانيا ومصر والبحرين والاردن.

وتقام على هامش المؤتمر ايضاً ورش عمل متخصصة لرجال الاعمال حول كيفية المنافسة بشأن المشاريع المدارة من قبل مكاتب اعادة بناء البنية التحتية الذي يتخذ من بغداد مقراً له.

ويرى توم كالمان مسؤول العمليات الرئيس لمجموعة كالمان الجديدة، إن التعاون بين الوكالات المعنية بالاعمار لا مثيل له، وان هناك دعماً كبيراً أبوزي الدعم الذي قدمته الإدارة الامريكية عام (1991) في مؤتمر ومعرض اعادة بناء الكويت في النامة.

واوضح كالمان ان هناك مشاركة عالية المستوى من جانب الإدارة الامريكية، حيث من المقرر ان يكون التحدث الاساسي في برنامج ورشات العمل ديفيد ناش مدير مكتب اعادة بناء البنية التحتية في العراق، كما يشارك في هذا البرنامج ابريل قولي مديرة بنك إيكس إيم، وربورت كونلن قائد الخدمات التجارية الامريكية ورئيس اجتماع بغداد الذي يعد النقطة الاساسية المشتركة بين الصناعة العراقية ومقاولين امريكيين وغيرهم.

وسيتطرق المؤتمر الى القطاعات الرئيسة التي تشكل الحجم الاكبر من جهود اعادة البناء، إضافة الى اصلاح الطرق والموانئ وسكك الحديد وصناعة النفط والغاز وتنقية المياه وتوزيعها وتوليد الكهرباء والطاقة وتوفير العناية الصحية وتمويل بناء اتحاد للشركات وتهيئة التكنولوجيا.

ويرى المراقبون ان مثل هذا المؤتمر الذي يدشن البدء الفعلي لعمليات الاعمار واعادة البناء يأتي في توقيت حيوي مطلع عام (2004) برغم ان العراقيين مازالوا يعيشون في وضع مادي هش.

ويقول خبراء اقتصاديون عراقيون ان عمليات اعادة الاعمار تواجه العديد من المشاكل برغم الدعم الكبير الذي تحاول الادارة الامريكية حشده لتنفيذ الخطط الضرورية بهذا الشأن. وكان حميد الكفائي الناطق باسم مجلس الحكم قد اوضح ان الوضع الامني يؤخر الاعمار واعادة البناء، ولكن المجلس مصمم على المضي قدماً في تنشيط هذه المهام.

في دراسة حديثة

المهمة الاصعب: اعادة بناء القاعدة الاقتصادية العراقية

وصفت دراسة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية اعادة بناء القاعدة الاقتصادية العراقية خلال المرحلة المقبلة بانها المهمة الاصعب، مشيرة الى انها عملية ذات تكاليف هائلة تقدر بحوالي (20) مليار دولار سنوياً. واوضحت الدراسة: من المتوقع انتظار شركات النفط الغربية مدة لاتقل عن خمس سنوات قبل ان تفتح استثماراتها طويلة الاجل، بحيث تكون الظروف مؤاتية، لاسيما على مستوى استقرار الاوضاع الامنية وتنصيب حكومة جديدة ذات صفة شرعية، ذلك ان الامر يتطلب الغامرة باستثمارات فخمة في حقول غير مطورة. وذكرت، ان ازمة البنية الاقتصادية الاساسية العراقية في حروب وكوارث مدمرة تسببت في خسائر باهظة قدرتها الدراسة بنحو (820) مليار دولار خسائر احدث الكويت، و(150) مليار دولار خسائر عائدات النفط، غير الحقيقة، نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لمدة استمرت (12) عاما. واشارت الدراسة الى ان هذه الاحداث ادت الى انهيار اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بصورة كبيرة الى مايقارب (26.1) مليار دولار عام (2002)، وهو مايعادل ثلث مستواه عام (1990) البالغ (77) مليار دولار، ونصف ماكان عليه عام (1980)، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي رقما قدره (52) مليار دولار. ويعود التراجع الحاصل في الاقتصاد العراقي الى تدهور الصناعة النفطية التي كانت تشكل حوالي (45%) من اجمالي الناتج المحلي قبل الحرب مع ايران، ونحو (22.4%) قبل احداث الكويت، الى جانب تضرر الانتاج الزراعي وغياب الاستثمارات ونقص المدخلات الزراعية الضرورية في ظل نظام العقوبات. وتكدت الدراسة بان القطاع الصناعي كان الاكثر تضرراً من الحروب والحصار، مبينة ان الاستثمارات الخاصة، في ظل سياسات التخطيط المركزي والتركيز على الصناعات الحربية، تراجعت خلال حربي الخليج الاولى والثانية، لابل ان احداث الكويت اسهمت في تدمير المزيد من الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ومصانع تكرير النفط. واعادت الدراسة الى الاذهان، ان الديون الخارجية للعراق لم تكن تتعدى ثلاثة مليارات دولار قبل الحرب مع ايران، وهو مايشكل نحو (6%) من الناتج المحلي الاجمالي، ولا تثير خدماتها اية مشكلة، لا بل ان العراق كان يمنح مساعدات للدول العربية والنامية، وبالتالي فهو دائن اكثر من كونه مدينا.

العراق عربياً ودولياً

زيباري يطالب بخفض الديون (العراقية)

طالب هوشيار زيباري وزير الخارجية الدول الدائنة للنظام السابق بأن تبادر الى خفض الديون أو جدولتها بهدف إعطاء زخم مشجع لعمليات الإعمار والتنمية العراقية، وأوضح زيباري أن لدى الكثير من الدول الدائنة لكدوا استعدادهم لإعادة النظر في هذه الديون وتخفيضها بنسبة كبيرة وهو أمر مشجع.

وحول حرمان بعض الدول من العقود الأساسية في عملية إعمار العراق قال زيباري: إن هذا القرار أمريكي وليس قرار أعراقيا، وهو يتعلق أساسا بالأموال الأمريكية الممنوحة للإعمار وإعادة البناء، مضيفا بقوله: إننا نميز بين المسألتين، الأمر الذي حدا بهذه الدول إلى أن تتجاوب مع مطلب العراق بالحاجة إلى شطب الديون.

السعودية تدعو إلى تأجيل مباحثات ديون (العراق)

قالت السعودية إنها لم تبحث شطب أي من ديون العراق في المرحلة الحالية، وأوضح سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إن بلاده ستنتظر إنبثاق حكومة منتخبة عراقية قبل أن تبحث إمكانية خفض الديون، وأضاف إن هناك حواراً دولياً يدور بهذا الشأن وإن السعودية ترغب بالمشاركة فيه، مبديا اعتقاده إنه لامجال لحوار جاد في غياب حكومة عراقية تتمتع بالاستقلال الكامل.

ويقدر محللون ماليون إن ديون النظام السابق تتراوح بين (108) و(123) مليار دولار، ويقولون إن هذا المبلغ قد يرتفع إلى (166) مليار دولار إذا تم إدراج التعويضات في إطاره. ويقول العراق إن ما حصل عليه من دول الخليج كان بصفة منح وهبات مقابل إصرار تلك الدول بأنها قروض.

تقرير دولي

الاقتصاد الهندي: هل يستمر الإنتعاش؟

كشيك باسو استاذ الاقتصاد بجامعة كورنيل

كان عام 2003 عاما جيدا للاقتصاد الهندي، ففي العشرين من كانون الاول وصل الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى مائة ليار دولار ، كما شهد العام أيضا اختراق الشركات الهندية للسوق العالمي حيث حصلت على 35 رخصة عقود تقدر قيمتها باربعمائة وخمسين مليون دولار. كما طرح رئيس الوزراء الهندي تال بيهاري فاجبايي فكرة عملة موحدة في جنوب آسيا. كما انتعش القطاع الصناعي، حيث ارتفعت مبيعات السيارات خلال شهر تشرين الثاني بنسبة 41٪ مقارنة بالعام 2002. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 7٪ خلال العام المالي الذي ينتهي في شهر آذار القادم. لكن من السهل المغالطة في تفسير هذه الأنباء. تحدي النمو ويؤكد التحليل الجاد إلى أن الهند تخطو بخطى جيدة منذ عام 1993 حيث تصل نسبة النمو بها إلى 6٪ سنويا. وهذا النمو في الاقتصاد بالإضافة إلى حجمه، يعني أن الهند بلد لايمكن للاعبين العالميين تجاهله. لكن إذا كان للهند أن تتجه إلى أبعد من ذلك وتصل نسبة النمو بها إلى أكثر من 8٪ وأن تصل فوائد تحسن الاقتصاد إلى كافة طبقات الشعب، يجب على الحكومة أن تفعل أكثر من مجرد محاولة الحصول على دعم انتخابي بالاشارة إلى تحسن الاقتصاد فقط. ويجب علينا أن نتذكر أن الهند شهدت طفرات في النمو قبل أن يتجاوز معدل نمو الاقتصاد بها نسبة 10 ٪ خلال 1988 . 1989. لذا فإن التحدي يكمن في الحفاظ على النمو. لدة الاقتصادية يشير حجم الفائض الكبير من العملات الأجنبية إلى الأداء الجيد لبنك الاحتياط حيث كان الاحتياط النقدي من العملات يبلغ 5.83 مليار دولار عام 1991. لكن هذا لايعني اهتمام الصحف البالغ فيه بنبأ تحقيق هذا الاحتياطي في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، حيث لم تكن العناوين الاقتصادية محل هذا الاهتمام الكبير في الهند من قبل. ويذكر اهتمام المواطنين الهنود بالأنباء الاقتصادية اهتمام المواطنين في كوريا الشمالية عام 1980. وهذه أنباء جيدة للهند حيث أنها تجبر السياسيين على تحويل جزء من اهتماماتهم من السياسة إلى الاقتصاد. والاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بالنسبة للحكومات يشبه حساب البنك بالنسبة للأشخاص وارتفاع هذا الاحتياطي لا يعد دلالة على قوة الاقتصاد وقدرته على التعامل مع الحالات الطارئة. بل يعكس تفضيل الأشخاص الاحتفاظ بأموالهم في البنك بدلا من استثمارها في مشروع. وبالفعل هناك اقتصاديون ينصحون بأن تقوم الهند باستخدام جزء من الاحتياطي في الاستثمارات. الخبر الآخر المهم كان تجاوز القيمة الرمزية للقيمة الفعلية. وقد طرح رئيس الوزراء الهندي فاجبايي فكرة ايجاد عملة موحدة لدول جنوب آسيا. وبالرغم من أن هذا لن يحدث، فإن الاقتراح يبين مستوى النضج الذي وصل إليه القادة السياسيون بشأن التعاون الاقتصادي في الوقت الذي تظل فيه مشاكل سياسية بين الدول . بالإضافة إلى ذلك يمكن ان تساعد الجهود ضمن هذا التعاون في تقليل خطر الصراع السياسي، ولضمان القوة على المدى البعيد تحتاج الحكومة الهندية إلى الآتي": زيادة الاستثمارات (ويشمل ذلك الاستثمار في التسهيل على الشركات الخاصة الجديدة في بدء أعمالها. فقد ظلت نسبة الاستثمارات في الهند ثابتة تقريبا عند 24 ٪ (مع إنخفاض طفيف خلال الأعوام الثلاثة الماضية). ولن تتمكن الهند من تحقيق نسبة نمو تزيد على 8 ٪ إذا لم ترتفع نسبة الاستثمارات عن 30 ٪. وهذا يتطلب بدوره أن تقوم الحكومة بتنظيم أجهزتها المالية، وعلى الجانب الآسيوي، قامت الهند بجهود أفضل من الباكستان، لكنها أسوأ في كثير من النواحي من جارتها بنغلاديش. ففي عام 1990 بلغ عدد وفيات الأطفال تحت الخامسة في بنغلاديش 144 طفلا من كل ألف و128 في باكستان و123 في الهند. وبحلول عام 2001 أصبحت الأرقام 77 طفلا في بنغلاديش و93 في الهند و109 في باكستان. وبالنسبة إلى نسبة تعليم الفتيات مقارنة بالأولاد، وصلت النسبة في بنجلاديش إلى 103 ٪ و78 في الهند و61 ٪ في باكستان. ويمكن القول ان لدى الهند امكانية أن تكون قوة اقتصادية، لكن من أجل تحقيق ذلك يجب ألا تعامل هذه على أنها وعود تستخدم من أجل الحصول على شعبية خلال الانتخابات. بل على العكس يجب على الحكومة أن تزيد من استثمارتها في البنية التحتية وتحسين البناء الاجتماعي. والحكومة الهندية التي تنفق بكثرة على جهازها البيروقراطي والاعانات وتتعجب من عدم نمو الاقتصاد بشكل أسرع تشبه أصغر عمالقي التي تشتكي، بالرغم من كبرها في السن، من أن صحتها ليست جيدة بالرغم من أنها لاتأكل سوى الحلويات..

مؤتمرات

البحرين تستضيف مؤتمر ومعرض عربال في نيسان المقبل

تستضيف مملكة البحرين خلال الفترة من 19 - 21 نيسان من العام الجاري مؤتمر ألمنيوم العرب الحادي عشر "عربال 2004" والذي يعقد تحت شعار (القضايا الملحة، التوجهات والدوافع العالمية). وسوف ينظم على هامش المؤتمر معرض دولي متخصص في صناعة الالمنيوم بمشاركة كبريات الشركات العالمية المنتجة والمسوقة للألمنيوم من مختلف دول العالم. ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر والمعرض الذي تستضيفه كل من البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر بالتناوب كل أربع سنوات ما يقارب من 600 مشارك من جميع أنحاء العالم. وقد تم توجيه الدعوة إلى كبار الخبراء الدوليين للتحدث في المؤتمر.

وكان المؤتمر الأخير قد عقد في دولة الامارات العربية المتحدة عام 2001 . الجدير بالذكر أن مؤتمر عربال يعد أحد أهم وأكبر مؤتمرات الألمنيوم العالمية، ويعتبر المؤتمر فرصة للمنطقة لإبراز قوتها الصناعية في سوق منطقة الشرق الأوسط السريعة النمو كما سوف يتيح للبحرين بصفة خاصة الفرصة لتعزيز موقعها الإقليمي ومكانتها التجارية على ضوء التقلبات في قطاعات الصناعة وتحديد فرص التنمية العالمية .